

دقلو يصدر مرسوماً بحل الإدارات المدنية في 6 ولايات

وزير الخارجية يثير مع المبعوث الأممي قضية اعتداء الطيران المصري على المدنيين السودانيين

اتهم محققون تابعون للأمم المتحدة قوات أمن تابعة للجيش السوداني بشن حملة واسعة من الاعتقالات التعسفية والتعذيب والترهيب في مدينة الأبيض، محذرين من احتجاز آلاف المدنيين في إطار حملة متصاعدة لقمع المعارضة والتضييق على الأصوات المنتقدة للسلطات.

وجاءت هذه الاتهامات في تقرير جديد نشرته بعثة الأمم المتحدة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان، تناولت فيه التدهور المتسارع للأوضاع الأمنية والحقوقية في مدينة الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان. (البقية ص2)

الأمم المتحدة تنفض جرائم جديدة للجيش السوداني بحق شعبه

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام
علي رزق الله

رئيس التحرير:
جد الحسين حمدون

مدير التحرير:
أدم الجدي

الأنشاوس
نصرة الوطن

صحيفة سياسية شاملة تصدر عن مركز الحدث للخدمات الصحفية (السبت، الإثنين والخميس)



+ 4915212929330



alashawsnews@yahoo.com

العدد (287) (8 صفحات)

السبت 31 أكتوبر 2026



سوما المغربي
تكتب:
شبكة أطباء
السودان.. العار
وصمت التواطؤ

8

ماذا بعد توحيد المبادرات
الدولية بشأن السلام في
السودان..؟

5



في احتفالات
الذكرى الأولى تحرير
الفاشر.. استقبال
أكثر من 300 أسرة
عائدة من نبالا

3

قوات الدعم السريع تعلن تحرير مزبد وأروري وكامو بشمال دارفور

وأكد البيان استمرار العمليات العسكرية باتجاه ما وصفه بآخر معاقل جماعة الإخوان المسلمين في الإقليم والسودان، مشدداً على ضرورة التزام القوات بتوجيهات حماية المدنيين، وحفظ الأمن، والعمل على استعادة الخدمات الأساسية، بما يشمل المياه والعلاج. وجددت قوات الدعم السريع، في ختام بيانها، تأكيدها العمل من أجل إنهاء الحرب وتأسيس دولة سودانية جديدة تقوم على الحرية والعدالة والمساواة، وتضع حداً للظلم والمعاذرة.

أعلنت قوات الدعم السريع، في بيان اليوم الجمعة، تحقيق تقدم ميداني بشمال دارفور، قالت إنه أسفر عن تحرير مناطق مزبد وأروري وكامو الاستراتيجية، عقب معارك خاضتها ضد قوات الجيش وحلفائها من الحركات المسلحة.

وذكرت القوات أنها كبدت خصومها خسائر في الأرواح والعتاد، واستولت على مركبات قتالية وأسلحة وذخائر، مشيرةً إلى أن عمليات حصر المضبوطات لا تزال جارية.

الفاشر : الاشاوس

دقلو يصدر مرسوماً بحل الإدارات المدنية والمجالس التأسيسية



وبشرق دارفور، وغرب دارفور، وغرب كردفان، فضلاً عن حل الإدارات الفرعية والوحدات والهيكل التابعة لهذه المؤسسات أو المنشأة بموجب الوثيقة الملغاة.

ونص المرسوم على إنهاء جميع التكاليف والتفويضات الوظيفية المستندة حصراً إلى وثيقة الإدارات المدنية لسنة 2024 أو الهياكل التي شملها الحل، مع تكليف الجهات المختصة بإخطار المعنيين واستكمال الإجراءات الإدارية والمالية المترتبة على إنهاء مهامهم، وفقاً للقوانين واللوائح السارية.

نبالا: الاشاوس
أصدر رئيس المجلس الرئاسي، القائد العام لقوات الدعم السريع، الفريق أول محمد حمدان دقلو، مرسوماً قضى بإلغاء وثيقة الإدارات المدنية لسنة 2024، وحل الإدارات المدنية والمجالس التأسيسية في ست ولايات، إلى جانب إعفاء رؤسائها ومستشاريها والمسؤولين التنفيذيين وسائر شاغلي المناصب المرتبطة بها.

وبحسب نص المرسوم الصادر في 30 أكتوبر 2026، يشمل القرار ولايات جنوب دارفور، ووسط دارفور،



عمار امون يبحث مع المبعوث الأممي في نيروبي وقف الحرب وتداعيات الأزمة الإنسانية

أسلحة كيميائية وارتكاب أعمال إبادة جماعية، مطالباً بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

وأثار آمون هجوم القوات المصرية على معبدين سودانيين بمنطقة شمال الوادي، مشيراً إلى أن حكومته تقدمت بشكاوى إلى جهات دولية بشأن الانتهاكات التي أبلغت عنها.

سياسياً، أكد آمون استعداد حكومة السلام للتعامل مع المبادرات الهادفة إلى إنهاء الحرب، ورحب بالهدنة الإنسانية ومبادرة الرباعية الدولية، مشدداً على ضرورة معالجة جذور الأزمة عبر مسار سياسي شامل لا يفصل بين الجوانب السياسية والأمنية.

ودعا الوزير الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية إلى تكثيف المساعدات العاجلة وضمان وصولها إلى المتضررين، في ظل تفاقم انعدام الأمن الغذائي واتساع رقعة النزوح والاحتياجات الإنسانية.

نيروبي : الاشاوس
بحث وزير الخارجية والتعاون الدولي بحكومة السلام، الأستاذ عمار آمون، مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى السودان، بيكا هافيستو، تداعيات الحرب والأزمة الإنسانية المتفاقمة، والانتهاكات بحق المدنيين، والجهود الدولية الرامية إلى وقف القتال والتوصل إلى سلام مستدام.

وقال آمون، عقب اللقاء الذي عُقد بالعاصمة الكينية نيروبي، إنه نقل إلى المبعوث الأممي رؤية حكومته بشأن تطورات الأوضاع في السودان، بما في ذلك استهداف المدنيين والأسواق ومصادر رزقهم في مناطق سيطرة حكومة السلام.

واتهم الوزير القوات المسلحة التابعة لحكومة بورتسودان باستخدام الطائرات المسيّرة في هجمات أوقعت، مئات الضحايا المدنيين، كما وجّه اتهامات باستخدام

المؤبد لصالح قوش وياصر العطا في قضية تسليح في حرب السودان

أبو ظبي : الاشاوس
أصدرت محكمة أبوظبي الاتحادية الاستئنافية حكماً بالسجن المؤبد بحق ثمانية متهمين، بينهم صلاح عبدالله المعروف بصالح قوش، المدير السابق لجهاز المخابرات العامة السودانية، وياصر العطا، أحد كبار قادة الجيش السوداني، في قضية تتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر وغسل الأموال المرتبط بالنزاع في السودان، وفقاً لما أوردته وكالة أنباء الإمارات «وام».

وبحسب الوثائق المنشورة، كشفت التحقيقات عن صفقات لتوريد أسلحة وذخائر إلى بورتسودان عبر شبكة من الوسطاء والشركات، مع استخدام معاملات مالية وتحويلات مصرفية لإتمام الصفقات وإخفاء مصادر الأموال.

وشملت الأحكام أيضاً السجن والغرامات بحق متهمين آخرين، ومصادرة نحو 1.545 مليون درهم، فضلاً عن تغريم ست شركات مليون درهم لكل منها، وإلغاء تراخيصها ومصادرة الأموال المتحصلة من الجرائم.

كما قضت المحكمة بإبعاد المحكوم عليهم المعنيين بعد تنفيذ العقوبات، فيما برأت متهمين آخرين، وفقاً للمعلومات المنشورة عن الحكم.

(تأسيس) يبحث مع الخارجية النرويجية تطورات الحرب ومسارات السلام في السودان

نبالا : الاشاوس
التقى الناطق الرسمي لتحالف السودان التأسيسي (تأسيس)، أحمد تقد لسان، مسؤولين بوزارة الخارجية النرويجية في العاصمة أوسلو، لبحث تطورات الأوضاع الإنسانية والأمنية والسياسية في السودان، والجهود الدولية الرامية إلى وقف الحرب وتحقيق السلام.



وضم اللقاء المبعوث النرويجي للقرن الأفريقي، أندرو إسپانيس، إلى جانب مسؤولتين من مكتب السودان بالوزارة، حيث استعرض تقد لسان الأوضاع الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة السلام الانتقالية، والتحديات المرتبطة بتوفير الخدمات الأساسية والأمن الغذائي، والعقبات التي تواجه وصول المساعدات الإنسانية.

كما ناقش الاجتماع، وفقاً لإفادة التحالف، استهداف المدنيين والمنشآت المدنية، وما يترتب عليه من خسائر بشرية وأضرار بالملكات، فضلاً عن تداعيات الحرب على الأوضاع الإنسانية.

وتناول اللقاء مسار العملية السياسية المتعثرة، وجهود الآيتين الخماسية والرباعية لإنهاء النزاع، ورؤية «تأسيس» للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة ومستدامة تعالج جذور الأزمة السودانية، وتؤسس لانتقال سياسي سلمي.

ويبحث الجانبان كذلك التحديات التي تعترض العملية السياسية والخيارات المتاحة أمام الأطراف السودانية للمشاركة في تسوية نهائية وعادلة تنهي الحرب وتحقق السلام.

حاكم إقليم جبال النوبة: جنوب السودان فتح حدوده مرتين لإنقاذ السودانيين من ويلات الحرب



أكد حاكم إقليم جبال النوبة، سعيد كجو كومي، أن جمهورية جنوب السودان لعبت دورًا محوريًا في إنقاذ أرواح آلاف السودانيين، بفتح حدودها لاستقبال الفارين من النزاعات والحروب، مشددًا على أن مواقف شعب جنوب السودان تجاه أشقائه السودانيين ستظل راسخة في ذاكرة التاريخ.

وأوضح كجو كومي أن حكومة جنوب السودان فتحت حدودها المتاخمة لإقليم جبال النوبة والفونج الجديد عام 2011، لاستقبال المواطنين الفارين من المنطقتين، كما جددت موقفها الإنساني عقب اندلاع حرب 15 أبريل 2023، بفتح حدودها أمام آلاف السودانيين الذين فروا من جحيم الحرب بحثًا عن الأمان والحياة.

وأعرب حاكم إقليم جبال النوبة عن تقديره العميق للمواقف الإنسانية التي قدمها شعب جنوب السودان، مؤكّدًا أن ما بذله من جهود لإنقاذ السودانيين واحتضان الفارين لن تنساه الأجيال، وسيظل شاهدًا على عمق الروابط الإنسانية والأخوية بين الشعبين.

كما وجّه شكره وتقديره إلى رئيس جمهورية جنوب السودان، سلفاكير ميارديت، تقديرًا للمواقف التي اتخذتها بلاده في استقبال السودانيين المتضررين من النزاعات والحرب.

وأكد حاكم إقليم جبال النوبة، سعيد كجو كومي، أن جمهورية جنوب السودان لعبت دورًا محوريًا في إنقاذ أرواح آلاف السودانيين، بفتح حدودها لاستقبال الفارين من النزاعات والحروب، مشددًا على أن مواقف شعب جنوب السودان تجاه أشقائه السودانيين ستظل راسخة في ذاكرة التاريخ.

وأوضح كجو كومي أن حكومة جنوب السودان فتحت حدودها المتاخمة لإقليم جبال النوبة والفونج الجديد عام 2011، لاستقبال المواطنين الفارين من المنطقتين، كما جددت موقفها الإنساني عقب اندلاع حرب 15 أبريل 2023، بفتح حدودها أمام آلاف السودانيين الذين فروا من جحيم الحرب بحثًا عن الأمان والحياة.

وأعرب حاكم إقليم جبال النوبة عن تقديره العميق للمواقف الإنسانية التي قدمها شعب جنوب السودان، مؤكّدًا أن ما بذله من جهود لإنقاذ السودانيين واحتضان الفارين لن تنساه الأجيال، وسيظل شاهدًا على عمق الروابط الإنسانية والأخوية بين الشعبين.

كما وجّه شكره وتقديره إلى رئيس جمهورية جنوب السودان، سلفاكير ميارديت، تقديرًا للمواقف التي اتخذتها بلاده في استقبال السودانيين المتضررين من النزاعات والحرب.

بقية الأمم المتحدة تفصح جرائم جديدة للجيش السوداني بحق شعبه

وذكر محققو الأمم المتحدة أن وحدات أمنية مرتبطة بالجيش استهدفت مدافعين عن حقوق الإنسان، وعاملين في المجال الإنساني، ومحامين، ونقابيين، وقيادات مجتمعية، إلى جانب مدنيين يُشتبه في معارضتهم للسلطات. ووثقت البعثة شهادات ووصفتها بالموثوقة بشأن احتجاز أشخاص بمعزل عن العالم الخارجي، وتعرضهم للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. كما تلقت إفادات عن حالات وفاة داخل أماكن الاحتجاز، وادعاءات بوقوع اعتداءات جنسية بحق محتجزات. وحذر المحققون من أن بعض الانتهاكات المبلغ عنها قد ترقى إلى جرائم حرب. وقالت خبيرة الأمم المتحدة، مّي رشماوي، إن قوات أمن مرتبطة بالجيش السوداني اعتقلت آلاف الأشخاص، وسط تقارير عن تعرض محتجزين للتعذيب وسوء المعاملة داخل مراكز احتجاز غير رسمية وسجن الأبيض المركزي، الذي يضم نحو ألفي سجين رغم أن طاقته الاستيعابية لا تتجاوز 450 نزيلًا، في ظل أوضاع وصفتها البعثة بالمهينة وشديدة الاكتظاظ.

الدكتور سليمان صندل حقار

يكتب:

وعاش الشعب السوداني المكلوم أسبوعاً دامياً وحزيناً،

عاش الشعب السوداني المكلوم أسبوعاً دامياً وحزيناً، حزن الشجعان الذي يرنو بصره إلى الثبات ومواصلة المسير بقوة وثبات. لقد قتل الطيران المسيّر التابع للكيان والمجموعة ببورتسودان والكتائب الإرهابية مئتي مواطن من العزل، وجرح المئات من الأطفال والنساء والشيوخ في مناطق متفرقة، حيث يتجمع المواطنون لقضاء أغراضهم، فكان القتل في سوق النعام في منطقة أبيي، وسوق الدبيب، والضعين، وسوق المواشي في نيالا، ومجزرة دوماية واستهداف السوق فيها. تأتي هذه الجرائم الممنهجة في سياق جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التي ارتكبتها نظام الكيزان والكتائب الإرهابية. تهدف مجموعة ببورتسودان المجرمة من هذا القتل والانتهاك الجسيم لكل القوانين الوطنية والدولية والإنسانية إلى قهر وتركيع وتخويف وإرهاب وكسر إرادة الشعب السوداني، حتى يترك أرضه ووطنه، ويصبح نازحاً أو لاجئاً، ولا يواصل مسيرته النضالية الباذخة ونورته البهية والمنتصرة بإذن الله تعالى.

إن هذا الاستهداف الإجرامي للمواطنين العزل في شتى بقاع السودان بواسطة عصابة الكيزان ومجموعة ببورتسودان المجرمة يؤكد مدى دموية هذه الطغمة، بل يدلل، دون أدنى تردد، على أن لا خيار ولا مناص للشعب السوداني سوى مواصلة النضال المسلح الشامل لتأسيس الدولة السودانية على أسس العدالة والحرية والكرامة والمواطنة المتساوية وتأسيس جيش وطني جديد يعمل وفق دستور شعوب الأقاليم.

نبني دولة جديدة تحافظ على دماء السودانيين وتصورها، دولة تحافظ على حقوقهم المشروعة كاملة، وتُخضع الطيران العسكري لإرادة الشعب وقرار الشعب وسلطته، إنها بحق مسيرة نضالية شريفة ونبيلة تستحق التضحية والفداء والوجود بالأرواح. إن هذا الطيران يصدر في وقت مبكر ولا يكسر إرادة المواطنين العزل، وسوف يتمسكون بإرادة الحياة القوية، وهم واثقون أن النصر قادم والفجر آتٍ. إن الظلم والكبرياء والاستعلاء مكانها الهزيمة الماحقة واليبوار المحتوم.

عبدالنصر عبدالرحمن

مسبل

يكتب:



زاوية حادة

الادارات المدنية من رحم الخوف والتردد الي ردم هوة الدولة

قائمة اليوم، وإنهارت الخدمات الأساسية وتلاشت معالم التنظيم المجتمعي. لقد نجح هؤلاء في «ردم هوة الدولة المفقودة»، وكانوا هم الجسر الصلب الذي عبرت عليه المجتمعات من ظلمات الفوضى الشاملة إلى شاطئ الاستقرار الإداري والمؤسسي.

إن التحية والتقدير واجبان، أولاً وأخيراً، لكل من ساهم ونأصل وتَحَقَّل المشاق في هذه التجربة الاستثنائية؛ لكل القيادات الميدانية التي عملت بصمت وسط الصعاب، فصنعت من العدم إنجازاً ومن الفراغ مؤسسات.

وفي الختام ، نتوجه بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى السيد رئيس المجلس الرئاسي؛ لشجاعته السياسية ورؤيته الثاقبة وثقته المطلقة في هذه الكوادر الوطنية، وتكليفهم بمقاييد المسؤولية طوال هذه السنوات العجاف.

إن تلك الثقة لم تكن مجرد قرار إداري، بل كانت رهاناً استراتيجياً صادقاً على أبناء الوطن، وقد أثبتت الأيام وصمود الإدارات المدنية أن هذا الرهان كان في موقعه الصحيح، وأن التاريخ سيسجل هذه الفترة كنموذج فريد في إدارة الأزمات والعبور بالوطن نحو آفاق الصمود والاستمرار.

التحديات والضغوط الهائلة إلى دافع يومي للبقاء والبناء.

إن الجوهر الفلسفي والسياسي لنجاح هذه التجربة يكمن في مفهومين أساسيين أولهما : حينما غابت النصوص التنظيمية واللوائح الإجرائية، لم تقف الإدارات المدنية مكبلة الأيدي، بل استعاضت عن النص القانوني بالضمير الإنساني والوازع الأخلاقي ولقد عمل الرجال والنساء في هذه الإدارات بتجرد كامل وتقشف تام، محرومين من أبسط المقومات والإمكانيات المادية، لكنهم سدوا جزر الموارد بالالتزام الذاتي، ورسوموا أبقى صور نكران الذات من أجل المصلحة العامة. وثانيهما : إن النجاح الحقيقي للإدارة في أوقات الأزمات لا يُقاس بالكمال المطلق، بل بالقدرة على الصمود والحفاظ على البنية الكلية وحقي إذا كانت هناك حالات نادرة شهدت سلوكيات أو فساداً فردياً فهذا لا يهدم تضحيات الآخرين ، فقد أثبتت التجربة صلابتها؛ اذا وجد هناك فساد فردي محصوراً في نطاقه الضيق ولم يُسمح له بهدم حقوق الآخرين أو التعدي على مكتسبات المجتمع، لأن الروح العامة للإدارة كانت أقوى من أخطاء الأفراد.

فلولا الإدارات المدنية، ولولا تلك الجسارة التي تصدت للفراغ الإداري، لما كانت هناك مؤسسات

تخوض الأمم، في أحلك لحظات انعطافاتها التاريخية، اختباراتٍ مصيرية تُفكِّك الهياكل التقليدية للسلطة، وتضع الفكرة الكلية للدولة على محك البقاء.

وفي خضم الأزمات الوطنية العاتية والظروف المعقدة، حين تغيب اللوائح وتتوارى القوانين المنظمة، لا يتبقى سوى الرهان على الإرادة الإنسانية والمسؤولية الأخلاقية. من هذا الفضاء المتشابك والمحفوف بالخطر، انبثقت تجربة «الإدارات المدنية»؛ تلك التجربة القاسية التي وُلدت في رحم الخوف والتردد، لكنها استطاعت أن تصنع نجاحات مبهره ورسخت حضوراً أسطورياً ينبغي وقوف التاريخ عنده بالتأمل والتحليل.

لقد كانت البداية تتسم بالتوجس والحذر؛ إذ شكَّك الكثيرون في قدرة مجموعات مدنية على التصدي لأعق الأزمات الإدارية والاجتماعية في غياب مظلة الدولة التقليدية وغياب نصوصها الأمر. غير أن من حملوا جمر هذه المسؤولية أدركوا مبكراً أن الفراغ المؤسسي يعني الانهيار الشامل، وأن الانتظار المكثوف اليدين هو الشلل بعينه.

فتقدموا بخطى ثابتة، واضعين أرواحهم وطاقاتهم على كف العطاء، واقترحموا ميادين العمل في أحلك الظروف وأقصاها، محولين

الإدارات المدنية في مناطق السيطرة: تجربة تستحق

الإنصاف قبل أن تُطوى صفحتها

يكتب:



بقلم ، م.

محمد غافل

وإنما ينبغي النظر إليها في سياق الحرب وانهيار المؤسسات والفراغ الإداري الذي نشأت لمعالجته.

فالتجارب المؤسسية لا تُقاس بخلوها المطلق من الأخطاء، وإنما أيضاً بما قدمته للمجتمع، وبقدرتها على الصمود، وبالدروس التي تركها للمؤسسات التي تأتي بعدها.

وأيضاً هناك مسألة مهمة للغاية ينبغي الانتباه إليها وهي أن قرار حل الإدارات المدنية يجب ألا يؤدي إلى نشوء فراغ إداري جديد، فالمرسوم الذي قضى بإلغاء وثيقة الإدارات المدنية وحل المجالس التأسيسية ينبغي أن تعقبه ترتيبات تنفيذية واضحة تحدد الجهات والأشخاص الذين سيتولون إدارة المرحلة الانتقالية بصورة مؤقتة، وأرى أن من الضروري إصدار قرار تكميلي يحدد آلية تسيير الأعمال في الولايات والمحليات من خلال تكليف أمناء الأمانات العامة للحكومات أو من تراه الجهات المختصة مناسباً كلٌّ في نطاق اختصاصه لتولي مسؤولية الإدارة المؤقتة وضمان استمرار المؤسسات والخدمات وعدم تعطيل مصالح المواطنين، ويستمر هذا الترتيب المؤقت إلى حين استكمال التشريعات المنظمة للحكم اللامركزي والحكم المحلي وتحديد مستويات الحكم واختصاصاته وتعيين المسؤولين وفقاً للأطر الدستورية والتشريعية المعتمدة.

فالمواطن الذي يحتاج إلى خدمة صحية أو تعليمية أو إدارية أو أي نوع من أنواع الخدمات لا ينبغي أن يتأثر بهذه التحولات المؤسسية كما أن المؤسسات العامة تحتاج إلى إدارة واضحة ومسؤوليات محددة حتى تستمر في أداء وظائفها.

واقعاً إدارياً ومؤسسياً قائماً استطاعت أن تركز عليه في بناء مؤسساتها وترتيباتها الانتقالية، ولذلك فإننا نتوجه بالشكر والتقدير إلى المجلس الأعلى للإدارات المدنية وعلى رأسه الدكتور حذيفة أبو نوبة وإلى مجالس التأسيس المدني ورؤساء الإدارات المدنية بالولايات والمديرين التنفيذيين بالمحليات وكل العاملين الذين تحملوا مسؤولية إدارة هذه المرحلة وبذلوا جهوداً كبيرة في خدمة مجتمعاتهم والمحافظة على مؤسسات الدولة.

الفساد الفردي لا يُسقط قيمة التجربة وهنا أيضاً أود أن أتوقف عند مسألة أخرى وهي ضرورة عدم الحكم على تجربة الإدارات المدنية بأكملها بالفشل بسبب بعض الممارسات الخاطئة أو حالات الفساد التي وقعت من بعض الأشخاص الذين تولوا المسؤولية، قد تكون هناك تجاوزات وقد تكون هناك حالات فساد خاصة فيما يتعلق بالأراضي والتصرف في ممتلكات الدولة وغيرها من الممارسات التي تستوجب المساءلة والمحاسبة، ولكن يجب أن نفرق بوضوح بين الفساد باعتباره سلوكاً فردياً وبين التجربة المؤسسية باعتبارها مشروعاً لإدارة المجتمعات والحفاظ على مؤسسات الدولة، فالشخص الذي ارتكب فساداً يجب أن يُحاسب عن فعله وفقاً للقانون ولا يجوز أن تتحول أخطاء الأفراد إلى إدانة جماعية لتجربة كاملة أو أن نتخذ منها ذريعة لإتكار ما قدمته تلك التجربة من جهود وإنجازات، وأعتقد أن تجربة الإدارات المدنية كانت تجربة ثرية وعميقة وقدمت نموذجاً مهماً للعمل الإداري والمدني في ظروف استثنائية شديدة التعقيد ولا يمكن تقييمها بمعايير الظروف الطبيعية

التأسيس، ومع قيام تحالف السودان التأسيسي وإقرار دستور السودان الانتقالي لسنة 2025م دخلت البلاد مرحلة سياسية ودستورية جديدة وأصبح من الضروري إعادة تنظيم الهياكل الإدارية والمؤسسية بما يتوافق مع الإطار الدستوري الجديد خاصة أن الإدارات المدنية بصيغتها السابقة لم تعد منصوصاً عليها ضمن بنية الحكم التي جاء بها الدستور.

ولذلك فإن إلغاء وثيقة الإدارات المدنية وحل الهياكل المنشأة بموجبها يمثل انتقالاً من ترتيبات استثنائية فرضتها ظروف الحرب إلى مرحلة تستوجب بناء مؤسسات أكثر انتظاماً تستند إلى الأطر الدستورية والتشريعية المنظمة للحكم والإدارة، لكن أريد أن أؤكد على مسألة مهمة جداً وهي: إن انتهاء تجربة الإدارات المدنية لا يعني إنكار الدور التاريخي الذي قامت به ولا التقليل من الجهود الكبيرة التي بذلها القائمون عليها، بل على العكس تماماً أعتقد أن تجربة الإدارات المدنية كانت من أبرز التجارب التي شهدتها البلاد منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023 وأراها تجربة تستحق التقدير والإنصاف خاصة إذا نظرنا إلى الظروف الاستثنائية والمعقدة التي نشأت فيها، فلولا وجود الإدارات المدنية لربما واجهت المجتمعات المحلية فراغاً إدارياً أكثر تعقيداً ولما وجد مشروع السودان التأسيسي أي من المؤسسات والهياكل القائمة التي يمكن البناء عليها. لقد بذلت الإدارات المدنية جهداً عظيماً في المحافظة على مؤسسات الدولة واستمرار الخدمة المدنية وإدارة شؤون المجتمعات المحلية والمساهمة في استمرار الخدمات العامة والمحافظة على شكل من أشكال الحكم والإدارة خلال فترة بالغة التعقيد، وعندما جاءت حكومة السلام الانتقالية وجدت

القرار الأخير الذي أصدره السيد الفريق أول محمد حمدان دقلو رئيس المجلس الرئاسي لحكومة السلام الانتقالية والقاضي بإلغاء وثيقة الإدارات المدنية لسنة 2024 وحل الإدارات المدنية والمجالس التأسيسية هو قرار محل تقدير واحترام، صحيح أن هذا القرار قد تأخر كثيراً كان ينبغي أن يصدر في وقت مبكر ولكن كما نقول: أن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي، ولهمم طبيعة هذا القرار وأهميته لا بد أن نضع تجربة الإدارات المدنية في سياقها التاريخي والسياسي وأن نتذكر الظروف التي نشأت فيها.

فالإدارات المدنية نشأت في ظل عدم وجود مؤسسات دولة مستقرة أو أي إطار دستوري ينظم عملها كما جاءت استجابة لظروف استثنائية فرضتها الحرب التي اندلعت في أبريل 2023م وما ترتب عليها من انهيار وتعطل واسع للمؤسسات المدنية والإدارية للدولة وظهور فراغ إداري كبير في المناطق التي تأثرت بالحرب، وفي ظل تلك الظروف كان لابد من إيجاد صيغة مدنية تتولى إدارة شؤون المواطنين وتحافظ على مؤسسات الدولة وتضمن استمرار الحد الأدنى من الخدمات والحياة الإدارية، ولذلك جاءت تجربة الإدارات المدنية في عام 2024 باعتبارها استجابة عملية لواقع استثنائي لم تكن فيه مؤسسات قائمة في ذلك الوقت وقد توقفت عجلة الدولة بالكامل وكان لا بد من وجود أي شكل من أشكال الإدارة لتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وقد استمرت هذه التجربة خلال عامي 2024 و2025 وحتى أكتوبر 2026م وأسهمت في المحافظة على قدر من انتظام العمل الإداري والخدمي وأوجدت واقعاً مؤسسياً يمكن البناء عليه في مرحلة



دموع فرح وزغاريد عناق للعائدين



في احتفالات الذكرى الأولى تحرير الفاشر.. استقبال أكثر من 300 أسرة عائدة من نيالا

كتب: بدر أبو صلاح

وجبة مدرسية وبيئة تعليمية ملائمة

من جهته، قال وزير التربية والتعليم بشمال دارفور، أحمد باهية، إن حكومة «تأسيس» وفرت مجمعاً تعليمياً متكاملًا، إلى جانب الوجبة المدرسية للطلاب بمختلف المراحل التعليمية، التي تشمل الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

وأكد باهية مجانية التعليم والعمل على تحسين الأوضاع المعيشية والمالية للمعلمين، بما يسهم في استقرار العملية التعليمية وتوفير بيئة دراسية ملائمة للطلاب.

كما دعا النازحين من أبناء مدينة الفاشر إلى العودة إلى مناطقهم، مشيراً إلى الجهود المبذولة لتوفير الخدمات الأساسية وتهيئة الظروف المناسبة لاستقرار المواطنين.

مبادرة العودة الطوعية تدعو النازحين إلى العودة

وفي الإطار ذاته، قال القيادي المجتمعي الأستاذ جعفر، ممثل مبادرة العودة الطوعية بالفاشر، إن المبادرة تعمل على استقبال النازحين العائدين إلى المدينة، مشيراً إلى أن الاحتفال بمرور عام على تحرير الفاشر شكل مناسبة لاستقبال دفعة جديدة من الأسر العائدة.

ودعا جعفر جميع النازحين إلى العودة الطوعية إلى الفاشر، مؤكداً أهمية تكاتف الجهود المجتمعية والرسمية لتسهيل عودة المواطنين ومساعدتهم على الاستقرار، مشيراً إلى ما أعلنته حكومة السلام بشأن توفير الخدمات الأساسية.

وتأتي عودة نحو 310 أسر إلى مدينة الفاشر في وقت تتطلع فيه الأسر النازحة إلى استعادة الاستقرار والعودة إلى منازلها، وسط تأكيدات المشاركين في الاحتفال بأهمية مواصلة الجهود لتوفير الخدمات الأساسية وتعزيز فرص العودة الطوعية والأمنة.



الطوعية، وحماية الموسم الزراعي، فضلاً عن تعزيز المصالحات القبلية ومعالجة الفتن التي قال إنها زُرعت خلال فترة حكم النظام السابق.

الصحة للجميع.. خدمات علاجية مجانية

وفي السياق، أكد المدير العام لوزارة الصحة، الدكتور بشير داؤود، أن وزارة الصحة التابعة لحكومة السلام «تأسيس» عملت على توفير الخدمات العلاجية وتأهيل عدد من المستشفيات والمراكز الصحية، بما يسهم في تحسين مستوى الرعاية الصحية للمواطنين. وأشار داؤود إلى توفير العلاج وإجراء العمليات الجراحية مجاناً، مرحباً بعودة النازحين إلى مدينة الفاشر، مؤكداً استمرار وقوف الوزارة إلى جانب المواطنين وتقديم الخدمات الصحية اللازمة لهم. وشدد على أهمية تعزيز الخدمات الصحية وتوسيع نطاق الاستفادة منها، بما يلبي احتياجات المواطنين، خصوصاً الأسر العائدة بعد فترات النزوح.

واستئناف حياتها بصورة طبيعية.

عبد الله جمعة يشيد بالالتزام الدستوري

من جانبه، أشاد رئيس اتحاد المهنيين والنقابات، الأستاذ عبد الله جمعة النور، بالجهود المبذولة في ملف العودة الطوعية، مشيراً إلى أن عودة النازحين وتوفير الخدمات الأساسية تدرجان ضمن المحاور الرئيسية الواردة في الدستور الانتقالي وميثاق تحالف «تأسيس» لعام 2025.

وأوضح جمعة، خلال مخاطبته الاحتفال بذكرى تحرير الفاشر وعودة المواطنين النازحين، أن مهام الحكومة الانتقالية تشمل توفير الخدمات الأساسية، وفي مقدمتها التعليم والمياه والصحة، إلى جانب تعزيز الأمن وحماية المدنيين عبر الأجهزة الأمنية والشرطة. وأضاف أن هذه المهام تتضمن كذلك ضمان العودة الكريمة والأمنة للنازحين واللاجئين المتضررين من الحرب، وإعادة إعمار ما دمرته، ومعالجة الملف الإنساني، وتنظيم عمل المنظمات، ودعم العودة

الفاشر تحتفي بعودة النازحين

عادت نحو 310 أسر نازحة طوعاً من مدينة نيالا، حاضرة ولاية جنوب دارفور، إلى مدينة الفاشر، حاضرة ولاية شمال دارفور، وذلك بالتزامن مع الاحتفالات بمرور عام على تحرير المدينة، وسط تأكيدات رسمية باستمرار توفير الخدمات الأساسية وتحسين الأوضاع الإنسانية والأمنية.

وسادت أجواء من الفرح والابتهاج، امتزجت بالدموع، خلال استقبال الأسر العائدة التي تقيم مؤقتاً في أحد مراكز الإيواء، إلى حين تهيئة منازلها والعودة إليها بصورة نهائية.

وفي مشهد رمزي جسّد ارتباط العائدين بمدينتهم، احتفى المشاركون بشرب المياه من بئر حجر قدو الشهيرة، وسط حضور عدد من القيادات والرموز المجتمعية، حيث حمل المشاركون أوعية القرع التقليدية لشرب المياه، في مشهد عبّر عن فرحة العودة والتطلع إلى الاستقرار بعد فترة من النزوح.

قائد الفرقة المكلف: توفير الأمن والخدمات الأساسية

ورحب قائد الفرقة المكلف بشمال دارفور، محمد إدريس الكبر، بعودة النازحين إلى منازلهم بمدينة الفاشر، مؤكداً أن حكومة السلام لعبت دوراً كبيراً في توفير الأمن والاستقرار والخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والتعليم والصحة، مع التأكيد على مجانية هذه الخدمات في مختلف الأحياء.

جاء ذلك لدى مخاطبته العائدين خلال الاحتفال، حيث رغب بعودتهم إلى المدينة، مشدداً على أهمية تهيئة الظروف الملائمة لاستقرار الأسر العائدة





وقائع محكمة اماراتية.. المؤبد لصالح قوش وياسر العطا في قضية تسليح مرتبطة بحرب السودان

بحسب تفاصيل الحكم المنشورة، التعاملات المالية التي ارتبطت بصفقات الأسلحة، والحد من استخدام الكيانات التجارية والحسابات المصرفية لإخفاء مصادر الأموال أو تمريرها عبر معاملات متعددة.

4. تداعيات القضية على ملف تسليح أطراف الحرب السودانية

قيود توريد الأسلحة في صدارة القضايا أكدت المحكمة، بحسب ما أوردته وكالة أنباء الإمارات، أن المعاملات محل القضية نُفذت في ظل النزاع المسلح في السودان، مع استغلال أراضي دولة الإمارات وشركاتها ونظامها المالي، بما يمس مصالح الدولة وعلاقاتها الدولية في ضوء القيود المفروضة على توريد الأسلحة. وتبرز القضية، وفقاً لما ورد في التقرير، الأبعاد المالية والتجارية للصراع السوداني، ولا سيما دور الوسطاء والشركات والتحويلات المصرفية في الصفقات العابرة للحدود.

كما تكشف العقوبات الصادرة عن اتساع نطاق الإجراءات القضائية لتشمل السجن والغرامات ومصادرة الأموال وإلغاء التراخيص التجارية، في قضية ترتبط باتهامات تسليح وغسل أموال خلال الحرب.

قضية تتجاوز الأفراد إلى الشبكات التجارية والمالية

لا تقتصر أهمية القضية على الأسماء البارزة الواردة ضمن قائمة المحكوم عليهم، بل تمتد إلى الشبكات التجارية والمالية التي قالت المحكمة إنها استُخدمت في تنفيذ الصفقات وتميرير الأموال.

وفي ظل استمرار الحرب في السودان، تكتسب الملفات المرتبطة بمصادر السلاح ومسارات التمويل أهمية خاصة، بالنظر إلى تأثيرها المحتمل على أطراف النزاع وعلى الجهود الرامية إلى الحد من تدفق الأسلحة.

وتظل التفاصيل الواردة بشأن الأحكام والاتهامات منسوبة إلى المعلومات المنشورة عن قرار المحكمة، مع ضرورة الرجوع إلى منطوق الحكم والوثائق القضائية الأصلية للتحقق من المستقل من جميع الأسماء والتهم والعقوبات الواردة.

ملاحظة تحريرية مهمة: نظراً إلى حساسية الخبر وتعلقه بأسماء قيادات عسكرية وأمنية بارزة، يُنصح بالتحقق من أصل الخبر المنشور لدى وكالة أنباء الإمارات (وام) ومن منطوق الحكم قبل النشر، خصوصاً ما يتعلق بهوية المحكوم عليهم وصفاتهم الرسمية وتفاصيل العقوبات.



بالصفقات. وخلصت المحكمة، بحسب ما نقلته الوكالة، إلى أن تلك المعاملات نُفذت في ظل النزاع المسلح في السودان، مع استغلال الشركات والأراضي والنظام المالي الإماراتي في العمليات محل القضية.

3. غرامات مالية وإلغاء تراخيص ست شركات مليون درهم غرامة على كل شركة امتدت الأحكام القضائية إلى ست شركات وردت أسماؤها في المواد المنشورة، إذ قررت المحكمة تغريم كل شركة مليون درهم، إلى جانب إلغاء تراخيصها وتسجيلاتها ومصادرة الأموال المتحصلة من الجرائم.

وشملت قائمة الشركات المذكورة: يلو ساند للتجارة. بورتكس تريد ليمتد. راشد عمر للوساطة. سودامينا - منطقة حرة. أبو لارا لتجارة الإلكترونيات. وردة المسرة للتجارة.

وتعكس العقوبات، وفقاً لما ورد في الوثائق، توسيع نطاق المسؤولية القانونية ليشمل الكيانات التجارية التي قالت المحكمة إنها استُخدمت في العمليات محل القضية، إلى جانب الأفراد المتهمين.

مصادرة الأموال والعائدات المرتبطة بالصفقات شملت الإجراءات مصادرة الأموال التي قالت المحكمة إنها متحصلة من الجرائم، في إطار العقوبات المقررة على الشركات والأفراد المعنيين. وتندرج هذه الإجراءات ضمن مسار يستهدف،

أصدرت محكمة أبوظبي الاتحادية الاستثنائية أحكاماً بالسجن المؤبد بحق ثمانية متهمين، بينهم صلاح عبدالله المعروف بصالح قوش، المدير السابق لجهاز المخابرات العامة السودانية، وياسر العطا، أحد كبار قادة الجيش السوداني، في قضية تتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر وغسل الأموال المرتبطة بالحرب في السودان. وشملت الأحكام، وفقاً لما أوردته وكالة أنباء الإمارات، عقوبات مالية ومصادرة أموال وإلغاء تراخيص شركات، على خلفية تحقيقات كشفت عن صفقات تسليح وتحويلات مالية عابرة للحدود.

1. محكمة أبوظبي تصدر أحكاماً بالمؤبد بحق ثمانية متهمين

صلاح قوش وياسر العطا ضمن قائمة المحكوم عليهم بحسب الأسماء الواردة في المواد المنشورة لوكالة أنباء الإمارات (وام)، شملت قائمة المحكوم عليهم بالسجن المؤبد ثمانية أشخاص، من بينهم صلاح عبدالله المعروف بصالح قوش، المدير السابق لجهاز المخابرات العامة السودانية خلال عهد الرئيس المعزول عمر البشير، وياسر العطا، أحد كبار القادة العسكريين في الجيش السوداني، والذي شغل منصب رئيس هيئة الأركان.

وضمنت القائمة أيضاً أحمد ربيع، وراشد عمر، وأحمد عبدالله، وماهر عبدالجليل، ومحمد الفتح بيك، وعثمان الزبير.

وتتعلق القضية، وفقاً للمعلومات المنشورة، باتهامات الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر وغسل الأموال، في إطار صفقات قالت المحكمة إنها ارتبطت بالنزاع المسلح الدائر في السودان.

عقوبات إضافية بحق متهمين آخرين

إلى جانب أحكام المؤبد، قضت المحكمة بحبس عدد من المتهمين ثلاث سنوات، وتغريم كل منهم مليون درهم بتهمة غسل الأموال، مع مصادرة نحو 1.545 مليون درهم من الأموال المضبوطة.

كما شملت الأحكام إبعاد المحكوم عليهم المعنيين بعد تنفيذ العقوبات، فيما أعلنت المحكمة براءة متهمين آخرين، وفقاً لما ورد في التقرير المنشور.

تحقيقات تكشف صفقات أسلحة

كما أشارت إلى معاملات مالية شملت شركة حكومية تابعة لوزارة النفط السودانية، فضلاً عن تقاضي عمولات ومنافع مالية مرتبطة

وذخائر إلى بورتسودان شحنات تحت غطاء مستلزمات طبية

أفادت الوثائق التي أوردتها وكالة أنباء الإمارات بأن التحقيقات كشفت عن صفقتين لتوريد أسلحة وعتاد وذخائر إلى مدينة بورتسودان، ضمن شبكة قالت المحكمة إنها مارست الاتجار غير المشروع بالأسلحة لصالح القوات المسلحة السودانية.

وبحسب المعلومات المنشورة، اعتمدت الشبكة على وسطاء وشركات ومعاملات مالية متعددة لتنفيذ الصفقات، في مسار تجاري عابر للحدود.

وأشارت الوثائق إلى إدخال ذخائر إلى دولة الإمارات تمهيداً لنقلها إلى بورتسودان، تحت غطاء شحنة من المستلزمات الطبية، بينما شددت قيمة الصفقات عبر تحويلات مصرفية ومعاملات نقدية.

وتسلط هذه التفاصيل الضوء على الأساليب التي قالت المحكمة إنها استُخدمت لتميرير شحنات الأسلحة وإخفاء طبيعة العمليات التجارية المرتبطة بها.

تحويلات مالية لإخفاء مصادر الأموال تناولت وثائق الحكم، وفقاً للتقرير، استخدام شركات تجارية وحسابات مصرفية لتميرير الأموال المرتبطة بصفقات التسليح وإخفاء مصادرها الحقيقية.

كما أشارت إلى معاملات مالية شملت شركة حكومية تابعة لوزارة النفط السودانية، فضلاً عن تقاضي عمولات ومنافع مالية مرتبطة



ماذا بعد توحيد المبادرات الدولية؟ بشأن السلام في السودان



تقرير : عاطف النوراني

أولاً: ما الذي تم توقيده بالضبط؟

لأول مرة منذ 2023، تم دمج مسارين كانا يتصارعان:

1. مسار الرباعية: (أمريكا، الإمارات، السعودية، مصر) - مهمته: الهدنة الإنسانية.
2. مسار الخماسية: (الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، إيقاد، الجامعة العربية) - مهمته: الحل السياسي.

قبل جنيف كان كل طرف سوداني يختار المبادرة التي تخدمه. الآن أصبح هناك مسار واحد معتمد دولياً برعاية المبعوث الأممي بيكا هافيستو ومستشار ترامب مسعد بولس، وشاركت فيه 22 دولة.

الخطة الموحدة أصبحت واضحة ومعلنة:

هدنة 90 يوم بدون شروط < وقف نار دائم < حوار سوداني مدني شامل < حكومة مدنية مستقلة < انتخابات.

بولس قالها بوضوح في جنيف: «لا يمكننا إجراء حوار سياسي حقيقي يشمل المدنيين واللاجئين ما لم نتوصل إلى هدنة إنسانية».

ماذا بعد التوحيد؟ وبحسب متابعين هناك ثلاثة مسارات أمامنا:

المسار 1: مسار الاختبار الإنساني (المرجح 60%) المجتمع الدولي لن يطلب وقف نار شامل فوراً، سيطلب اختبارين صغيرين:

- تبادل الأسرى
- إجراء امتحانات الشهادة السودانية الموحدة في كل مناطق السودان

إذا التزم الطرفان، يتم توسيع الاختبار لهدنة في الفاشر وكردفان ودخول مساعدات. هذا ما تسميه الأمم المتحدة «بناء الثقة».

المسار 2: مسار المراوغة (الخطر الحقيقي 35%)

وهنا يظهر تناقض البرهان الذي سألت عنه: رسالة إلى ترمب (15 أكتوبر): لغة دبلوماسية: «ملتزمون بجهود السلام الأمريكية ومستعدون للعمل مع كل الأطراف».

- خطاب وادي حلفا (21 أكتوبر - يوم جنيف): لغة حرب: «لا تفاوض إلا بعد وضع السلاح، وحمدوك لن يحكم، ولا مكان للخونة».

البرهان يقبل الهدنة في رسائل الخارج، ويرفضها في خطابات الداخل. وإذا فعل الطرف الآخر نفس الشيء من باب العناد والتحدي. هذا المسار يعني هدنة على الورق تنهار ميدانياً.

المسار 3: مسار التجميد والتقسيم (5% لكنه الأخطر)

إذا فشل المساران، يتم تجميد الوضع الحالي. بيان جنيف حذر منه صراحة: «نرفض إنشاء حكومات أو مؤسسات موازية». لكن استمرار الحرب سيفرض واقع حكومتين وأمواقع مقسم.

السؤال المركزي: لماذا قد ينجح جنيف هذه المرة؟ ولماذا قد يفشل؟

أسباب قد تجعله ينجح:

1. ضغط ترامب المباشر: مسعد بولس ليس موظف خارجية، هو مستشار ترامب المقرب. دخول البيت الأبيض مباشرة يعني أن ملف السودان خرج من أدراج البيروقراطية.
2. توحيد الممولين: الإمارات والسعودية ومصر وأمريكا في غرفة واحدة يعني توحيد مصدر السلاح والمال.
3. الانهيار الاقتصادي: دولار 10,000 جنيه ومجاعة في أجزاء واسعة من البلاد، يجعل استمرار الحرب انتحاراً للطرفين.

أسباب قد تجعله يفشل:

1. لا عصا: جنيف لم يعلن أي عقوبات جديدة على من يرفض الهدنة. بدون تهديد حقيقي، يبقى الكلام أخلاقياً.
2. اقتصاد الحرب: قادة الحرب يربحون من

الحرب (ذهب، معابر، رسوم). السلام يقطع رزقهم.

3. غياب المدنيين: 22 دولة اجتمعت لتقرر مصير السودان، ولم يدع سوداني مدني واحد للقاءة. كيف تتحدث عن حوار سوداني بدون سودانيين؟

رابعاً: المراقبة - ماذا نراقب بعد جنيف؟

لا تراقب البيانات. راقب 3 مؤشرات ميدانية خلال الـ 14 يوم القادمة:

1. هل ستدخل 50 شاحنة مساعدات إلى الفاشر بدون قصف؟ إذا دخلت، الهدنة بدأت.
 2. هل سيعلن البرهان وحميدتي الالتزام بهدنة 90 يوم بدون شروط؟ إذا وضع أي طرف شرطاً مسبقاً، فهو يرفض.
 3. هل ستصدر أمريكا والسعودية والإمارات بياناً مشتركاً بالية مراقبة؟ إذا صدر، التوحيد حقيقي.
- إذا صدرت بيانات منفصلة، التوحيد شكلي. جنيف أنهى مرحلة تعدد المبادرات. وبدأ مرحلة اختبار النفوذ، السؤال لم يعد: هل سيتفق المجتمع الدولي؟ لقد اتفق.
- السؤال الآن: هل يستطيع المجتمع الدولي فرض اتفاقه على طرفين لا يريدان وقف الحرب نتيجة التعنت والتحدي المتبادل؟ الإجابة لن تأتي من جنيف. ستأتي من نيالا و بورتسودان!.



افادة حاسمة : سحب مصطلح الانبياء الستة بلا نبأ من التداول من اليوم وصاعدا.

د. حافظ الزين

يكتب:



افادة مهمة : منذ اليوم وصاعدا اعلن سحب مصطلح الانبياء الستة بلا نبأ الذي صعبته سابقا من التداول في كافة وسائل الاعلام.

نبأ الي علمي ان بعضهم استخدم مصطلح الانبياء الستة بلا نبأ الذي صعبته وادخلته ليتداول في الوسائط الاعلامية .
لاغراض شخصية للانتقام والقصاص وهو يتدثر بثوب القضية وشرف وكبرياء وحقوق الشعوب السودانية النبيلة وجسارة مؤسسة الدعم السريع وبسالة شهداء الاشواوس الاحرار الرجال ابناء الرجال.
ان شخص مثلي لا يمكن ان ينخدع بمثل هذا التدثر المخادع الوخيم.
كما نبأ الي علمي ان بعضهم قام

بتحديد اسماء الانبياء الستة بلا نبأ ونشرها في وسائط التواصل الاجتماعي. وفقا لقيمة الحرية وسيادتها يحق لأي شخص داخل السودان او خارجه ان يكتب وينشر ما يشاء ولكن يتوجب عليه ان يعلم ان الحرية ذاتها غير حرة Freedom Is Not Free.
ووفقا لقيمة الحرية وسيادتها يحق لي ان ارمي كل ما تم تحديده بشأن قائمة اسماء الانبياء الستة بلا نبأ التي نشرها احدهم في سلة المهملات.
وبما انني من صنع مصطلح الانبياء الستة بلا نبأ فانا لم انشر اسماءهم قط. ولن افعل ما حبيت.
كما ان السبب الجوهرى لاطلاقى لهذا المصطلح يعود لاختلافات الفكرية بحثة حول ترسيم وتصميم المشروع الوطني الجديد للقضية السياسية النبيلة التي

تقاتل امة التأسيس في جميع الميادين لتحقيقها.
وليس لأي اسباب اخري من أي نوع. كما انني لم اتهمهم قط بالاجرام والافساد والكوزنة.
وكما في القول المأثور : ان اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية.
اوكد وبشكل حاسم بالنسبة لي فأن اسماء الانبياء الستة بلا نبأ الذين قام احدهم بنشرها والتي بدأت باسم الوزير الاول لحكومة السلام الانتقالية الاستاذ المناضل الثوري الكبير محمد حسن التعايشي الحفيد وانتهت باسم الباشمهندس القوي حمدان دقلو.

خالية تماما من اسماء الانبياء الستة بلا انباء ذلك المصطلح الذي صعبته في شهر يونيو 2025.

الذين كنت اعنيهم واحتفظ باسماءهم في ذاكرتي ولم اخبر احد باسماءهم قط ولن يحدث هذا الامر مطلقا في المستقبل القريب او البعيد.
واؤكد كذلك ان من قام بتحديد وتسمية قائمة الانبياء الستة بلا نبأ هي مسألة وشأن يخصه وحده.
وعليه ان يتحمل ما قد ينشأ عن هذا النشر غير الحضيف من اثار وتبعات قانونية.
ووفقا لما سبق اعلن سحب مصطلح الانبياء الستة بلا نبأ المملوك لي بحق الملكية الفكرية من التداول من كافة وسائط الميديا عديدة المشارب وبشكل حاسم.
افادة اخيرة : انا لم احدد قط اسماء الانبياء الستة بلا نبأ ولن احدهم حتي يرث الله الارض ومن عليها.

لسبب بسيط جدا وهو ان الدولة السودانية الجديدة ليست ملكا لي ولم ارثها من بيت جدي او ابي او امي.
كل ما في الامر هو اختلاف في وجهات النظر الفكرية حول النماذج والسياسات العامة التي بموجبها تتم عملية ادارة وحكم الدولة السودانية الجديدة باسس جديدة.
وقد انتهى هذا الخلاف في حينه وطره .
وبالنسبة لي لم يعد لمصطلح الانبياء الستة بلا نبأ أي معنى او جدوي عرضا وطول.
انتهي الامر ورفعت الاقلام وجفت الصحف وكان امرا مقضيا.
-كاتب وخبير اقتصادي

البداية من جذور الأرض وَالْإِنْسَانِ



رمز المعاني

ريماز عجبنا

المنظم الذي يصل إلى صغار المنتجين قبل فوات الأوان
ليمكنهم من شراء الاحتياجات دون الوقوع في فخ الديون
الدمرة.

إن التكامل بين قطاعي الزراعة والرعي يمثل بدوره
صمام أمان للسلام الاجتماعي والاقتصادي. فالثروة
الحيوانية ليست مورداً هامشياً، بل هي عماد رئيسي
للدخل والغذاء والترابط المجتمعي. وحين توفر حكومة
التأسيس الخدمات البيطرية، وتؤمن المسارات والمراعي،
وتدعم الورش والآلات الصغيرة، فإنها تمنع الاحتكاكات
وتؤسس لبيئة تعاونية منتجة. وفي هذا السياق، تلعب
التعاونيات واللجان المحلية دور العين الساهرة التي
ترصد الخلل مبكراً، وتضبط إيقاع الأسواق بعدل يحمي
المنتج والمستهلك معاً، قاطعة الطريق أمام الشائعات
والاحتكار.

نحو دولة جديدة يحميها الوعي والعدل
إن النهوض بالدولة الجديدة يتطلب استثمار طاقات
النساء والشباب الذين يمثلون الشريان النابض للحياة
الريفية والإنتاجية. فالمرأة السودانية التي تبدع في إدارة
الأسرة والتصنيع الغذائي، والشباب الذي يبحث عن موطئ
قدم للابتكار والعمل بالقرب من أرضه، هما ركيزتا التغيير
المنشود. إن دمج هذه الطاقات في منظومة العمل العام
والتعاونيات يعزز من مناعة المجتمع ويقضي على شبغ
البطالة والنزوح.

إننا ونحن نقرأ هذه التحولات الكبرى ندرك أن السلام
الحقيقي لا يصنعه اتفاق فوق فحسب، بل يصنعه الخبز،
والماء الصافي، والعمل الشريف، والعدالة في توزيع
الموارد. ولهذا فإن الدعم المطلق لحكومة التأسيس
يمثل التزاماً أخلاقياً ووطنياً نحو بناء سودان يعتز بقراره،
ويكرم أبنائه، ويحيل التحديات إلى فرص واعدة. وكما
يؤكد الفكر التأسيسي المستنير، فإن بناء الدولة يبدأ من
الإنسان، ويستند إلى الأرض، ويتسق مع حقيقة أن الغذاء
هو أسمى معاني الكرامة والسيادة الوطنية.

حين تتأمل واقع السودان اليوم، وتحديداً في مناطق
نفوذ تحالف السودان التأسيسي، يتبين لك جلياً أن
قضايا الوطن الكبرى لا تنفصل بحال عن تفاصيل الحياة
اليومية البسيطة. إن بناء الدولة الجديدة ليس مجرد
شعارات رنانة تُرفع في الخطاب، ولا هياكل سياسية تُشيد
بمعزل عن نبض الشارع، بل هو التزام حقيقي وواضح
بحماية أمن الإنسان، وتأمين رغيظه وماءه، وصون كرامته
المتجذرة في أرضه. من هنا، تبرز حكومة التأسيس كدرع
واقٍ ومظلة جامعة تدرك بعمق أن السيادة الحقيقية تبدأ
من حبة القمح التي تلامس التراب، ومن العرق الذي
يتصبب جبين مزارع يرفض الاستسلام لضيق الحال.

إن ملف تأمين المقومات الزراعية وتحقيق السيادة
الغذائية يمثل الركيزة الأساسية والعمود الفقري لأي
مشروع وطني جاد يسعى إلى إنهاء دوامة الأزمات المتكررة.
فالمواطن السوداني الذي قاوم الجوع بالصبر، والمزارع
الذي تمسك بأرضه رغم قسوة الظروف، والراعي الذي
حفظ قطيعه في أوعر الطرق، والمرأة التي تدير تفاصيل
العيش بشجاعة نادرة؛ كل هؤلاء يستحقون دولة تقف
إلى جانبهم لا كمتلقين للمساعدات، بل كشركاء حقيقيين
في صناعة القرار وصياغة المستقبل. وتتبنى حكومة
التأسيس هذه الرؤية الراسخة لتجعل من الغذاء قراراً
سيادياً حراً، لا تخضع مقدراته لتقلبات الطوارئ أو أهواء
الوسطاء والاحتكارين.

حماية الموسم الزراعي: الشراكة والوعي العملي
لا شك أن تعثر الموسم الزراعي في كثير من الأحيان
لا يكمن في شح الأراضي، بل في تعطل الحلقات الحيوية
المتصلة به؛ فتأخير التقاوي أسبوعين كفيل بإضاعة
موسم المطر، ونقص الوقود يعطل الحراثة، وانقطاع
الطرق يحول المحصول إلى حبيس جدران القرية.
وهنا تتجلى بوضوح أهمية الإستراتيجيات الواسعة التي
تتبناها حكومة التأسيس في تنظيم العمل المبكر، وتوفير
المدخلات في مواعيدها الدقيقة، ودعم التمويل الصغير

الضوء الشارد

ملوك ميوت

ايواك



تأسيس تمضي بثبات نحو الهدف.. الطريق طويل والإرادة لا تنكسر وغدا لناظره قريب!

تغيير واقع السودان.
كما أن ثبات المواقف لا يعني
تجاهل التحديات أو التقليل من
حجم المسؤوليات بل يعني امتلاك
الشجاعة لمراجعة الأخطاء وتقديم
المصلحة الوطنية على الحسابات
الضيقة وإثبات أن المشروع قادر
على استيعاب التنوع السوداني بكل
مكوناته دون أن يتحول إلى امتداد
لصراعات القوى المتنافسة.
إن السودان الذي أنهكته الحروب
والانقسامات لا يحتاج إلى سلطة
جديدة تعيد تدوير الأزمات وإنما إلى
مشروع قادر على بناء دولة تتساوى
فيها الحقوق والواجبات ويكون فيها
القانون فوق الجميع وتضامن كرامة
الإنسان دون اعتبار لانتمائه السياسي
أو القبلي أو الجهوي.

الغد لا تصنعه الأمنيات وحدها ولا
تحسمه الشعارات مهما ارتفعت نبرتها
إنما تصنعه المواقف العملية والقدرة
على حماية الناس وإقامة مؤسسات
مسؤولة وتقديم نموذج مختلف في
الحكم والإدارة.
وإذا كانت (تأسيس) ترى أنها تسير
بثبات نحو هدفها فإن الامتحان
الحقيقي ينتظرها في الميدان السياسي
والإنساني وهل تستطيع أن تجعل
من مشروعها أملاً للسودانيين لا
مجرد عنوان جديد في سجل الصراع؟
فالتاريخ لا يمنح شرعيته لمن يرفع
الشعارات أكثر بل لمن ينجح في
تحويلها إلى واقع يلمسه المواطن.
وغداً لناظره قريب.

في خضم التعقيدات السياسية
والعسكرية التي يعيشها السودان
تواصل حكومة (تأسيس) تقديم
نفسها بوصفها مشروعاً سياسياً
يسعى إلى إعادة تشكيل المشهد
السوداني مستندة إلى خطاب التغيير
وإعادة بناء الدولة على أسس جديدة.
وبين التحديات الميدانية والضغط
السياسية والجدل الداخلي والخارجي
يبقى السؤال الجوهرى .. هل تستطيع
(تأسيس) تحويل شعاراتها إلى واقع
سياسي يلامس تطلعات السودانيين؟
الطريق نحو تحقيق الأهداف الكبرى
لا يقاس بسرعة الخطوات بل بوضوح
الرؤية وتماسك المشروع والقدرة
على تجاوز العقبات. فالمشروعات
السياسية التي تسعى إلى إحداث تغيير
حقيقي تحتاج إلى أكثر من الحماس
والخطاب القوي تحتاج إلى مؤسسات
فاعلة وبرامج واضحة وقيادة مسؤولة
وقدرة على بناء الثقة مع المواطنين
بعيدا عن إعادة إنتاج الأزمات القديمة
بأسماء جديدة.

وتقف (تأسيس) أمام اختبار حقيقي
يتمثل في قدرتها على ترجمة خطاتها
السياسي إلى التزامات عملية وفي
مقدمتها حماية المدنيين وتوسيع
المشاركة السياسية وترسيخ مبدأ
المواطنة المتساوية ورفض الإقصاء
والتمييز والعمل من أجل إنهاء الحرب
وفتح الطريق أمام سلام مستدام.
فهذه ليست شعارات للاستهلاك
الإعلامي بل معايير أساسية سيحاسب
عليها كل مشروع يدعي السعي إلى



حين تتحول القبيلة إلى ملاذٍ للفساد



لا يكون بالتستر على الفاسدين، بل بصيانة سمعتها والتمسك بالقيم التي قامت عليها.

إن بناء الدولة يتطلب اعتماد الكفاءة والنزاهة معياراً للتوظيف والترقي، وتطبيق القانون على الجميع دون تمييز، وتعزيز دور القيادات الأهلية في نشر الوعي وترسيخ المسؤولية المجتمعية. فالمنصب العام أمانة، والوظيفة استحقاق، والمساءلة حق لا ينبغي أن تعرقله العصبية أو المصالح الفئوية

إن الخطر الحقيقي ليس في وجود الفساد وحده، بل في أن يجد من يحميه باسم القبيلة. فالدولة القوية لا تعادي القبائل، والقبيلة العظيمة لا تحتمي بالفساد؛ بل تتكامل الأدوار لبناء مجتمع يسوده القانون والعدل والمواطنة.

لا قداسة للفساد باسم القبيلة، ولا هيئة للدولة بلا قانون، ولا كرامة للانتماء حين يصبح ستاراً لحماية المفسدين.

صدق السيد القائد حين شخص الداء بقوله إن «القبيلة أصبحت مرتعاً وملاذاً أخيراً لكل مفسد»، وهي عبارة تختصر واقعاً مؤلماً حين تتحول الروابط الاجتماعية من ركيزة للتكافل وحفظ القيم إلى وسيلة لحماية المصالح الضيقة وتعطيل العدالة. لقد أصبح بعضهم يوظف الانتماء القبلي للوصول إلى المناصب والترقيات، متجاوزاً معايير الكفاءة والنزاهة، حتى بات الولاء الضيق في بعض الحالات مقدماً على المؤهل والاستحقاق. والأخطر أن يلجأ بعض المتورطين في المخالفات إلى القبيلة طلباً للحماية، بدلاً من مواجهة القانون، وكان الانتماء الاجتماعي يمنح حصانة من المساءلة.

إن القبيلة ليست موضع اتهام، بل إن توظيفها لحماية الفساد هو موضع الخل. فالقبيلة الأصيلة هي التي تنصر الحق، وترفض الظلم، وتعين الدولة على إرساء العدالة، لا التي تتحول إلى درع يحتمي خلفه المخطئون. كما أن الدفاع عن كرامة القبيلة

قراءة في حكم المؤبد ضد العطا وصلاح قوش



كانوا يستخدمون الغطاء الإنساني لتمرير سلاح لقتل المدنيين.

هذا ما يفسر لماذا كانت طائرات كثيرة تصل بورتسودان باسم الإغاثة وهي محملة بالذخيرة. لم تكتف المحكمة بالسجن. قضت أيضاً- بتغريم 6 شركات بمليون درهم لكل منها- إلغاء تراخيصها نهائياً- مصادرة جميع الأموال والذخائر المضبوطة

هذا الحكم له 3 دلالات كبرى..

الإمارات تغسل يدها من إسلامي بورتسودان الحكم رسالة واضحة من أبوظبي أنها لن تسمح باستخدام أراضيها كمنصة لتمويل حرب الإسلاميين في السودان. الإمارات التي اتهمها جيش بورتسودان بدعم الدعم السريع، هي اليوم من تحاكم قيادات جيشه بتهمة غسل الأموال وتجارة السلاح.

سقوط ورقة التوت عن جيش بورتسودان طالما ادعى جيش الحركة الإسلامية أنه جيش وطني يحارب بموارده الذاتية. الحكم أثبت أنه يدير شبكات مافيا دولية لتهرب السلاح بأسماء كاذبة.

صلاح قوش يعود للواجهة ووجود اسم صلاح قوش يؤكد ما كنا نكتبه في «أوراق الأيام»: أن قوش هو العقل المدبر المالي والأمني لعودة الإسلاميين عبر بوابة الجيش، وأنه يدير الشبكة من الخارج.

حكم أبوظبي ليس نهاية القضية، بل بدايتها. فإذا كانت هذه الشبكة تعمل في الإمارات، فكم شبكة مشابهة تعمل في تركيا ومصر وقطر؟ الحكم يضع حكومة بورتسودان أمام فضيحة دولية جيش يتاجر بالسلاح تحت غطاء الأدوية.

لم يكن حكماً عادياً. محكمة أبوظبي الاتحادية الاستئنافية لم تصدر حكماً قضائياً فقط، بل أصدرت شهادة وفاة لمشروع تسليح سري كان يدار من قلب الإمارات لصالح جيش بورتسودان.

الحكم بالسجن المؤبد بحق 8 متهمين، بينهم قيادات عسكرية وأمنية سودانية من الصف الأول في قضية الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر وغسل الأموال يكشف المستور المحكمة لم تحاكم أفراداً عاديين، بل حاكمت منظومة

ياسر عبد الرحمن العطا مساعد القائد العام للجيش السوداني صلاح عبد الله محمد صالح (صلاح قوش) مدير جهاز المخابرات الأسبق عثمان الزبير المسؤول المالي بالجيش السوداني

راشد عمر عبد القادر علي أحمد عبد الله (عبد الله خلف الله)، أحمد ربيع سيد أحمد، محمد فتح البيك، ماهر عبد الجليل

وجود اسم العطا وقوش والزبير في لائحة واحدة يعني أن القضية ليست جنائية، بل هي قضية إدارة شبكة مالية عسكرية متكاملة حيثيات الحكم كشفت الطريقة التي وصفها المحققون الإماراتيون بأنها «احترافية وخطيرة» تم استخدام شركات وهمية وحسابات مصرفية داخل الإمارات لتمرير أموال صفقات تسليح ضخمة لصالح الجيش السوداني. الأموال كانت تدخل كـ «استثمارات تجارية» وتخرج كـ «أثمان أسلحة».

وهذه هي الأخطر. المحكمة كشفت محاولة نقل ذخائر إلى بورتسودان بعد إظهارها في الأوراق الرسمية على أنها «مستلزمات طبية». أي أنهم

السعودية بين مبدأ الدفاع عن النفس والدفاع عن الشرعية...



العسكرية اليوم لحمايتها وهي التي تطلب من الدول المشاركة معها في حرب بدأتها بدافع الطمع والجشع نكابة في الشعب اليمني وفي زخم هذا كله نجد جارة السوء (مصر) مشاركة لذات الأسباب التي جعلتها تنسحب من التحالف باكراً، لكنها اليوم شاركت بفوج أول قدره سبعة الف مقاتل، تم إرسالهم قبل موافقة البرلمان المصري لتضعه أمام الأمر الواقع وقد وافق لاحقاً بواسطة الضغوط التي إستخدمتها السعودية ونظام السيسي البوليسي في مصر.

ربما جارة السوء مصر هي الوحيدة التي لم تحسب عواقب تدخلها في اليمن، ولربما من سيطر علي الملاحة البحرية في باب المندب قادراً للوصول الي قناة السويس والعمق المصري بشكل عام فهل تستطيع مصر المواجهة...؟ نحن نعلم أن مصر (بلا أنظمة دفاع) ليس قطعاً لكنها لم تستطيع صد آخر هجوم بالطائرات المسيرة عليها في ميناء دمياط البحري في آواخر يوليو الماضي، وفي ظل إحتدام المواجهة قرأت زامل الحذر للشاعر/ أبو عمير العكيمي حيث قال في أحد أبياته:

(لو جُدم فرعون بالهجمة حضر بايضر الثُّبج ويقطع دابره) لهجة تُنبئ بأن شتاء مصر سيطول كثيراً ولربما نشهد تحالفاً لإعادة (الشرعية) في مصر، فالسعودية بدأت حرب اليمن دفاعاً عن الشرعية وأنهى بها المطاف اليوم وهي تُدافع عن نفسها عبر وكلائها والتحالفات العسكرية التي تعقدها، وكذلك الحال فإن جارة السوء دخلت الحرب دفاعاً عن السعودية وسينتهي بها الحال دفاعاً عن نفسها والأيام بيننا.

سنلتقي بإذن الله....

مأذق وقعت فيه المملكة العربية السعودية قبل إثنا عشر عاماً وجرت إليه الدول العربية بما فيها السودان لتُكون حلفاً عربياً (قوات التحالف العربي) أو ما يُعرف بـ(عاصفة الحزم) للدفاع عن الشرعية في اليمن كما دَعَمُوا، إثنا عشر عاماً لم يعيدوا فيها الشرعية المجبولة، فَمَمَّن يأخذوها والي مَن يُعيدوها...؟ يأخذوها من الشعب اليمني لِيُعيدوها الي مَن هم خاضعين لإبن سلمان وحلفائه، مصر الماكرة فهمت (القصة) وخرجت باكراً حيث أكتفت بتقديم الدعم الفني والإستخباراتي وتأمين الملاحة في باب المندب، فإن تكن مشاركتها بمكاسب فيكتفيها (الأرز) الذي تحصل عليه، الكل يعلم أن الفراغة لا يقدمون على شيء إلا وثمنه مدفوع مقدماً، ذلك التحالف واجه الكثير من الهزات أولها سياسة الكيل بمكيالين التي تستخدمها السعودية مع مَن شاركوا معها في عاصفة الحزم فضعف التحالف وهُددت بعض الجبهات مما فتح عليها طوفاناً يمينياً لم تستطيع مجابهته وحدها فأستنجدت بغيرها وأنشأت تحالفات دولية جديدة (جلف مكة) الذي يضم بجانب السعودية، تركيا وباكستان كقوتين صاعدتين لهما وزنهما الدولي، والنتيجة صفراً كبيراً على أرض الواقع، ولربما يتفكك هذا الجلف العسكري إذا انضمت إليه دولاً أخرى لا سيما إيران ومصر وذلك نظراً للعلاقات الوطيدة بين دول التحالف مع بعضها البعض والضائعة المملكة العربية السعودية وهي تدفع ثمن إثنا عشر عاماً من الحرب في اليمن. فالسعودية اليوم إنتقلت من خانة المدافع عن الشرعية إلى الدفاع عن نفسها فهي التي تعقّد التحالفات



الإستثمار السياسي في حرب السودان

محلية واقليمية ودولية لعملية احلال السلام وحكومة تأسيس كانت اول المرجحين يمثل بهذه المبادرات الا انها لم تجد حظها وتم اجهاضها من قبل البرهان وشلته الراضين للسلام لأنه اذا توقفت الحرب لن يجدوا أموالا يعيشون عليها ولذلك يدحضون اي مبادرة للسلام والاستقرار في السودان ولأنه اذا تم السلام والاستقرار لن يجدوا أنفسهم ولهذا يعملون على اطالة امد الحرب وتجدهم دائما يرفضون ويعللون بعلاا واهية لا صلة لها بالمسؤولية السياسية ولا المسؤولية الاجتماعية ولا المسؤولية الاخلاقية والوطنية، فقط يبحثون عن وجود أنفسهم وعن الإستثمار في الحرب وهم من يصنعون الكوارث والازمات في السودان.

هذه الحرب التي يدور راحها في السودان لديها افرازات خطيرة على المجتمع السوداني الذي كان ولم يزل يعيش هذه الظروف الصعبة منذ مجئ دولة ٥٦ والي اليوم، لان الشعب السوداني عاش زمن طويل تحت وطأة الحروب وحتى الآن بقايا دولة ٥٦ يريدون استمرار الحرب من اجل الإستثمار وجني الأموال وهنالك العديد من الجهات تدخلت في هذه الحرب للاستثمار ونهب ثروات ومخدرات الشعب السوداني، نهب الذهب والزراعة والماشية و تمويل عملية الحرب هؤلاء هم شلة البرهان و الاحزاب التي تدعم الحرب في السودان والحركات المسلحة والجماعات الارهابية عموما هؤلاء هم اكبر المستثمرين في الحرب وهنالك العديد من المبادرات



مدلل مديراً لجهاز الأمن التأسيسي

في خطوة تعكس قراءة دقيقة لمتطلبات المرحلة وحكمة في اختيار القيادات، جاء قرار تنصيب مدلل مديراً لجهاز الأمن التأسيسي ليؤكد أن المعيار الحقيقي للقيادة ليس العمر ولا الضجيج الإعلامي، بل العقل الراجح والتجربة الصادقة والإخلاص للمبدأ. ولم يكن القرار قراراً عابراً أو مجاملة سياسية، بل كان تنويجاً لمسيرة رجل عرفناه عن قرب، وقراءة دقيقة لحاجة المرحلة لرجل من طراز خاص. أن أمير البلاد نثر كنانته بين يديه، فجمع عيدانها عوداً عوداً، فوجد أمراً عوداً، وأصلبها مكسراً، فكان هو الخيار. نعم، هو شاب صغير السن، لكنه كبير في العقل، كبير في الحكمة، كبير في المواقف. تلك المعادلة التي يندر أن تجتمع في شخص واحد، اجتمعت فيه.

عرفت مدلل منذ بدايات عملي في المؤسسة، وعملت تحت قيادته مباشرة، فما رأيت منه إلا الصدق في القول، والاحترام في التعامل، والزهد الحقيقي عن المناصب والمال الذي يتهافت عليه الكثيرون حول القائد. في وقت كان فيه البعض يبحث عن الغنيمة، كان هو يبحث عن المسؤولية، وعندما كان البعض يزاحم على الكرسي، كان هو يزهّد فيها، فجاءه المنصب وهو له أهل.

كان صبوراً وقت الشدائد، عندما تشدّت الأمور ويتوارى الكثيرون، تجده في المقدمة ثابتاً رابط الجأش. وكان مهموماً محفّزاً في شدّ الهيم، لا يكل ولا يمل من بث الروح في جنوده وزملائه، صاحب رأي سديد وفكر مدبّر، لا يتخذ قراراً بأنفعال، ولا يطلق حكماً بلا دراسة، يجمع بين حكمة الشيوخ وحماسة الشباب.

حمل القلم بيمينه والسيف بشماله، فهو المثقف الذي يقرأ الواقع بعمق، والمقاتل الذي يعرف متى وأين يضع قدمه. لم يغب عنا في يوم من الأيام، في الميدان كان معنا، وفي المكتب كان بيننا، وفي الهم العام كان أول الحاضرين.

إن جهاز الأمن التأسيسي في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ بلادنا يحتاج إلى رجل لا تحركه الأهواء ولا تغريه المناصب، رجل نظيف اليد، عفيف اللسان، صادق الولاء لمشروعه وقائده وشعبه. يحتاج إلى عقلية تؤمن بأن الأمن ليس قمعاً، بل حماية للناس وتأسيس لدولة تحترم مواطنها وتقطع الطريق أمام الفوضى والاختراق. وكل هذه الصفات وجدناها في مدلل.

لقد عهدنا عليه الأمانة، واختبرنا فيه الصدق، ورأينا فيه القيادة. هو ليس مديراً يأمر من برج عالٍ، بل قائد يمشي بين جنوده، يعرفهم واحداً واحداً، ويعرف همومهم.

نبارك لأنفسنا قبل أن نبارك له، ونبارك لجهاز الأمن التأسيسي هذا الاختيار الموفق. ونقول للقائد: أحسنت الاختيار، فقد وضعت الرجل المناسب في المكان المناسب، وفي التوقيت المناسب.

انتباهة أخيرة

وفكك الله أخي مدلل، حملت أمانة ثقيلة أنت أهل لها، ونحن من خلفك سند وعضد.



شبكة أطباء السودان.. العار وصمت التواطؤ

الكارثة الإنسانية الكبرى لا تكمن فقط في بشاعة المجازر، بل في سقوط المنظومات التي أسست لحماية أرواح الأبرياء ونقل وجعهم بميزان العدل. كان الأجدر بـ«شبكة أطباء السودان» أن تكون الحصن الأكثر نزاهة وموضوعية، وأن ترتفع فوق الانحيازات الضيقة لتشهد على جراح الوطن بأمانة مطلقة. غير أن الواقع جاء صادماً، مخلفاً وراءه تساؤلات مؤلمة حول معايير المهنية حين تختزل دماء الضحايا في أرقام باهتة، وتتوارى الحقائق الكبرى خلف سحب التعتيم والتوجيه المتعمد.

حين سقط أكثر من مئة وثمانية وثمانين شهيداً وأصيب أكثر من ثلاثمائة وستة وخمسين جريحاً جراء القصف الدموي لمسيرات جيش الحركة الإسلامية بسوق واحد بنيالا، التزمت الشبكة صمت القبور، متغاضية عن أعداد لا تحصى من القتلى الذين حصدهم طيران البرهان في دارفور وكردفان طوال شهر أكتوبر وحده. لكن العجب كل العجب تمثل في هرولتها لإصدار بيان يعرب عن بالغ القلق إزاء مقتل واحد وعشرين شخصاً فقط في سوق بمدينة نيالا. تبرير الشبكة لهذا التباطؤ بحجة صعوبة التوثيق الميداني يسقط أمام هول المجازر الأخرى التي توالى تباعاً دون أن تهز ضمير مسؤوليها. إن هذه الانتفاضة المقيمة في رصد الضحايا لا تعكس عجزاً تقنياً، بل تكشف عن تواطؤ صريح مع أجنداث إعلامية مضللة.

لقد تماهت شبكة أطباء السودان مع التوجهات المشبوهة لـ«قناة الجزيرة»، حيث تحررتا معاً سبل تزييف الواقع وتمرير السرديات المنحازة. إن دماء الأبرياء في مختلف ربوع السودان أصبحت رهينة لألعاب سياسية وإعلامية لا تعرف للضمير الإنساني سبيلاً، وكأن أرواح السودانيين تفاوتت قيمتها بحسب جغرافية الموت وهوية الجاني. لقد صمت العالم، وغاب الضمير السوداني الحي عن نصرته الحق، وباتت الحكاية تُروى وفقاً لهوى الجهات التي تملك شاشات البث لا وفقاً لصرخات الضحايا الفعليين.

ستظل هذه المواقف المخزية وصمة عار في جبين من ارتبنوا لمهنة الطب والإنسانية ليجعلوها أداة رخيصة للدعاية السياسية وتضليل الرأي العام. إن التاريخ لن يرحم المتواطئين، والحقيقة مهما حاولوا طمسها ستظل ساطعة تكشف عورة المؤسسات التي باعت مهنتها في سوق المزايدات. فحين يُصبح الطبيب شريكاً في طمس معالم الجريمة، تتبدد آخر قلاع العدالة الإنسانية، ولا يبقى سوى صرخات الأبرياء تلاحق الضمائر الميتة في كل مكان.



لا يوجد فرق بين من قال أنا ربكم الأعلى وبين من قال أنا رب الفور!!

﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ ﴾

سورة القصص الآية ٨

قد وردت الآية في سياق قصة موسى عليه السلام، حين التقط آل فرعون، موسى وهو رضيع، فكان ذلك سبباً في أن ينشأ موسى في قصر فرعون، ويكون هلاكه على يديه بإذن الله.

إن الله يقيم الدولة العادلة ولو كانت كافرة دولة الظلم ساعة ودولة العدل إلى قيام الساعة إذا العدل هو أساس الحياة وإساس متين تقام عليه الدولة ومصير أي حاكم ظالم الزوال ولو بعد حين إن الله يمهّل ولا يمهّل

الدولة السودانية تأسست على الظلم والمحسوبية وأكل أموال الناس بالباطل حتى صار الباطل منهجاً يتلذذ عليه ومن يطالب بأبسط الحقوق المشروعة يصنف خائن وعميل، بل يسحبون منه حق السودان والهوية هذا هو ميزان العدالة في دولة السودان القديم الذي ينتهج الظلم منهجاً وسلوكاً

قبل أن يتم استئصال الظلم والفساد من جزوره سيتوحد الرهاش تحت راية قائد ثورة التهميش الجنرال الصادق المخلص لشعبه محمد حمدان دقلو هادم عرش الطغاة وهو الوحيد الذي يستطيع نزع السلطة من أيدي عصابة الحركة الشيطانية وكل المقاييس تشير إلى ذلك،

كسرة

فرعون وصل درجة من شدة الكفر حتى قال أنا ربكم الأعلى

وكذلك النمرود ابن كنعان وقوم عاد وثمود وإرم ذات العماد و... وجميعهم ساءل الله عز وجل عليهم من ازلهم واهلكهم في عز جبروتهم.

اليوم البرهان وصل درجة من الطغيان لم يصل إليها أحد من الطغاة من قبله، البرهان قتل الأطفال والنساء والشيوخ واحرق الحرث والزرع وأظهر في الأرض الفساد ووطن أنه لن يقدر عليه أحد،

فجاءه أشبال الدعم السريع شاهرين سيوف الحق متوحشين بثياب الشجاعة والبسالة، هؤلاء (الاشاوس) وحدهم من سيقضي على طموحات ود الحلمان في حكم السودان وتخليص هذا البلد الطيب اهله من ظلم وطغيان الحركة الشيطانية الفاسدة ولي الأبد وما النصر إلا صبر ساعة وسيبنتصر الحق ولو بعد حين.

«لإله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين»



طرب وغناء وعشاء على شرف الوفود المشاركة في احتفال ذكرى تحرير الفاشر

الحضور بأجمل الأغنيات، التي تفاعل معها الحاضرون، وتمايلا على أنغامها، وبلغ التفاعل ذروته مع أغنيات التراث والحماسة. وشهد الحفل حضور عدد من الأطباء وأفراد الكادر الطبي.

والصحفيين والثوريين، الذين شاركوا الولاية الاحتفال بالذكرى الأولى لتحرير مدينة الفاشر من قبضة جيش الفلول. وتخللت مأدبة العشاء وصلات غنائية قدمها الفنانون آدم حمودة، وجمال أبو علامة، والفنان جاسر، حيث أمتعوا

الفاشر : الاشاوس

أقام المدير العام لوزارة الصحة بولاية شمال دارفور، الدكتور البشير داؤود، مأدبة عشاء على شرف رموز العمل المجتمعي والإنساني، والمبادرين

